

الفصل السادس : التعريف بميدان البحث

أ.دريش حلمي جامعة التكوين المتواصل

محور الثقافة السياسية:

يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة، إذ يرجع ظهوره إلى عام 1956 عندما استخدمه الأستاذ الأمريكي جابرييل الموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام سياسي، يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية، أي أنها مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع.

والثقافة السياسية على هذا النحو من المفهوم تتطوي على العديد من الملاحظات الهامة، لعل من أبرزها ما يلي:

◀ تعد الثقافة السياسية محصلة تفاعل التجارب والخبرة التاريخية، والمحددات الجغرافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، وهي أيضاً تتأثر بالرأي العام، بمعنى أنه إذا اتسم هذا الأخير تجاه قضية محددة بالثبات النسبي يمكن لقيمة وآرائه ان تتحول إلى جزء من نسق القيم التي تتكون منها الثقافة السياسية.

◀ ويعد التنوع السابق في روافد الثقافة السياسية أهم ما يميزها عن الايديولوجيا، فالثقافة السياسية غير ممنهجة، وتتضمن الغث والسمين، كونها تشتمل على مجموعة من القيم يتكامل بعضها ويتناقض بعضها الآخر، في حين أن الايديولوجيا ممنهجة وتتميز بدرجة كبيرة من الانتقائية، ومن ثم تتمتع بقدر كبير من التجانس القيمي بمعنى آخر، الثقافة السياسية هي محصلة تطور تاريخي نتيجة تفاعل عدد من العوامل، أما الايديولوجيا فهي تركيب فكري وعقلي يحرص أصحابه على ان يتسم بالتجانس والاتساق.

◀ على الرغم من أن الثقافة السياسية تعد فرعاً من الثقافة العامة إلا أنها بدورها تتضمن العديد من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الأجيال والبيئات والمهن.

◀ فالثقافة السياسية للشباب تختلف عن نظيرتها لدى الشيوخ، والثقافة السياسية للصفوة تختلف عن مثيلتها للجماهير، والثقافة السياسية للحضر تختلف عن تلك لسكان القرى والبدو.

وإجمالاً يمكن القول بأن الثقافة السياسية الجزائرية تتدرج ضمن الثقافة السياسية العربية في مجراها العام، وهي ثقافة سياسية ضيقة وتابعة في معظمها وليست مشاركة، بمعنى تدني درجة الوعي السياسي والمشاركة السياسية والقبول بفكرة المجتمع المدني والتعايش معها بوعي ناضج ومدرك لمؤسساتها وأهميتها، ويمكن قياس ذلك من خلال موقف هذه الثقافة وإدراكها إزاء قضيتين رئيسيتين هما: قضية الانتماء والهوية، والمشاركة السياسية.

وقد كان محتوى الفرضية الأولى هو: **للتقافة السياسية دور إيجابي في مشاركة الطلبة في الانتخابات الرئاسية.**

ونحاول من خلال هذه الجداول وتحليلاتها معالجة مضمون وانعكاسات هذه الفرضية.

المجموع	المجلات	الجرائد	الكتب	
55	10	21	24	ذكر
100.0%	18.2%	38.2%	43.6%	
163	21	63	79	أنثى
100.0%	12.9%	38.7%	48.5%	
218	31	84	103	المجموع
100.0%	14.2%	38.5%	47.2%	

جدول رقم (9) يبين توزيع الطلبة حسب المطالعة والجنس:

يوضح الجدول نوعية القراءة عند الطلبة، نجد أن أغلبية الطلبة يفضلون مطالعة الكتب بنسبة 47,2%، تكمن عند الإناث بنسبة 48,5%.

بينما نجد الإتجاه الثاني، الذي يفضل قراءة الجرائد بنسبة 38,5%، نجدها متساوية لكلا الجنسين (ذكور وإناث)، الأول بنسبة 38,2%، والثاني 38,7%.

أما إتجاه الثالث أو الذي يفضل قراءة المجلات بنسبة 14,2%، نجدها عند الذكور بنسبة 18,2%.

وعليه، لماذا إختلاف في الرؤى تجاه القراءة عند الطلبة؟

إذا جئنا لتحليل الإتجاه الأول، الذي يفضل قراءة الكتب، قلنا أنها عند الإناث، إذ من خصوصية الفئة، أنهم يعطون الأهمية لمطالعة الكتب، تخصص إهتماماتهم التعليمية والتخصصية في الجامعة وأيضاً من جانب إعداد البحوث والتربصات الميدانية، وأيضاً توسيع دائرة المعارف المختلفة، كالثقافية، الآداب، الرواية، التاريخ، المسرح...إلخ.

فهذا يدل على أن العنصر النسوي أكثر مقروئية للكتب بمختلف التخصصات المعرفية، لأن البنت تستغل مفهوم الوقت أكثر من الذكور.

أما الإتجاه الثاني، الذي يفضل قراءة الجرائد، نجدها عند الجنسين بنسبة (38,2%-38,7%)، فهذا راجع كون الجرائد تحمل في صفحاتها مختلف المواضيع (السياسية، الاجتماعية، الترفيهية، الثقافية)، إذ كثير من الطلبة يقضون وقت فراغهم لمطالعة الجرائد تخص فضولهم اليومي لشؤون المجتمع الجزائري خاصة (الرياضية، السياسية، أحوال المجتمع، والمستجدات اليومية...).

أما الإتجاه الثالث، يفضل قراءة المجلات، نجدها عند الذكور بنسبة 14,2%، إذ أن الذكور يميلون أكثر لقراءة المجلات المتنوعة والمتعلقة بمسارهم التعليمي، أو مختلف التخصصات المعرفية، الرياضية، الاجتماعية، الإقتصادية، السياسية، التربوية... إلخ، حيث يحاول الطالب توسيع معارفه نحو المجلات، وبأرقام مختلفة، الذي يجد ضالته فيها.

	السياسية	الثقافية	الاقتصادية	الاجتماعية	الترفيهية	المجموع
ذكر	17	19	3	8	8	55
	30.9%	34.5%	5.5%	14.5%	14.5%	100.0%
أنثى	13	74	3	36	37	163
	8.0%	45.4%	1.8%	22.1%	22.7%	100.0%
المجموع	30	93	6	44	45	218
	13.8%	42.7%	2.8%	20.2%	20.6%	100.0%

جدول رقم (10) يبين توزيع الطلبة على مشاهدة البرامج التلفزيونية

وحسب الجنس

نستشف من خلال هذا الجدول، نوعية البرامج المشاهدة عند الطلبة، فنجد أن أغلبية الطلبة يفضلون مشاهدة البرامج الثقافية بنسبة 42,7%، عند الإناث بنسبة 45,5%.

بينما نجد تساوي في الرؤى نحو المشاهدة في مستويين مختلفين، الأول يفضل البرامج الترفيهية بنسبة 20,6%، عند الإناث بنسبة 22,7"، بينما الثاني يفضل البرامج الاجتماعية بنسبة 20,2%، نجدها أيضا عند الإناث بنسبة 22,1%.

كما نجد من يفضل مشاهدة البرامج السياسية بنسبة 13,8%، عند الذكور بنسبة 30,9%.

وأخيرا هناك من يفضل مشاهدة البرامج الاقتصادية بنسبة 2,8%، عند الذكور بنسبة 5,5%.

إذ أخذنا الاختيار الأول، فنجد بأن الإناث أكثر مشاهدتهن للبرامج الثقافية، وهذا راجع لترويجهن عن الضغط اليومي من كثافة الدروس وتحضير البحوث، بالتالي يفضلن مشاهدة البرامج المتنوعة للترويح عن النفس وليس لهم اهتمام آخر.

أما الاختيار الثاني، فنجد تساوي في مشاهدة البرامج التلفزيونية في مستويين مختلفين، الأول الترفيهية 20,6%، والثاني البرامج الاجتماعية 20,2%، فهذا يوحي بأن أغلب الإناث لهن ميولات وفضول للترويح عن النفس من الجانب الثقافي الغني بمختلف الأنواع والأذواق، وأيضا الاجتماعي من خلال الحصص والبرامج الاجتماعية، تهم انشغالاتهن اليومية والمجتمع بصفة عامة.

أما الاختيار الثالث، فنجد من يفضل البرامج السياسية، فهي عند الذكور بنسبة 30,2%، وهذا راجع بأن الذكور لديهم اهتمام بالسياسة وتطلعاتهم اليومية

ويشؤون الحكومة والمستجدات اليومية في الحياة السياسية، من خلال نقاشات وحوارات مع الأحزاب، التاريخ، تهم مصلحة المواطن بالدرجة الأولى.

وأخيرا نجد من يفضل البرامج الاقتصادية بنسبة 5,5% عند الذكور، وهذا راجع كون الإهتمام بالبرامج الاقتصادية، قليلا جدا مقارنة بالبرامج المذكورة سابقا، فهذا يوحي بأن الإهتمام اليومي والراهن بالبرامج الثقافية، الإجتماعية والترفيهية أكثر من البرامج السياسية والاقتصادية.

المجموع	لا	نعم	
55	18	37	ذكر
100.0%	32.7%	67.3%	
163	78	85	أنثى
100.0%	47.9%	52.1%	
218	96	122	المجموع
100.0%	44.0%	56.0%	

جدول رقم (11) يبين توزيع الطلبة وفق المناقشة السياسية وحسب

الجنس:

عند قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين مناقشة الطلبة للأمور السياسية، نجد أغلبية الطلبة لهم اهتمام بهذا الجانب بنسبة 56%، تكمن عند الذكور بنسبة 67,3%.

أما الإجابة التي ترى عكس هذا -غياب أو تنفي- وجود المناقشة بنسبة 44%، نجدها عند الإناث بنسبة 47,9%.

فلماذا الذكور لديهم إهتمام بالأمور السياسية؟

عند تمحيص الجدول، نجد أن الطلبة الذكور يستغلون أوقات فراغهم في المناقشة والحوار اليومي بالأمور السياسية التي تتعلق بالمجتمع الجزائري وتسيير شؤون البلاد بمختلف القطاعات، خاصة في فترات الراحة، المطعم، الإقامة الجامعية... إلخ، وهذا يدل بأن الذكور لهم اهتمام بالسياسة في ظل الإصلاحات والتغيرات التي عرفت الجزائر من الناحية السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية... إلخ، فهم يتابعون ويطالعون وينتظعون لكل ما هو جديد يشغل اهتمامهم وشؤونهم الخاصة.

أما الإجابة التي ترى عكس هذا -غياب المناقشة- نجدها عند الإناث، حيث نجدهن لا يعطين أي اهتمام بالسياسة خارج نطاق اهتمامهن اليومي، فلهن الاهتمام بالدراسة أولا ثم الحوار في قضايا أخرى تخص الثقافة، الفن الترفيه، وأيضا مصيرهن التعليمي والمهني.

المجموع	الرياضية	الاجتماعية	الاقتصادية	الثقافية	السياسية	
39	1	12	3	17	6	المكتبات
100.0%	2.6%	30.8%	7.7%	43.6%	15.4%	
33	3	12	3	9	6	الفلسفة
100.0%	9.1%	36.4%	9.1%	27.3%	18.2%	
91	2	26	5	41	17	علم النفس
100.0%	2.2%	28.6%	5.5%	45.1%	18.7%	
55	1	17	3	24	10	علم الاجتماع
100.0%	1.8%	30.9%	5.5%	43.6%	18.2%	
218	7	67	14	91	39	المجموع
100.0%	3.2%	30.7%	6.4%	41.7%	17.9%	

جدول رقم (12) يبين توزيع الطلبة حسب المواضيع المهمتهم بها ووفق التخصص الجامعي:

يبين الجدول المواضيع التي تجلب اهتمام الطلبة، إذ نجد أغلبهم يحبذون المواضيع الثقافية بنسبة 41,7%، عند طلبة علم النفس بنسبة 45,1%.

بينما نجد صنف آخر يفضل المواضيع الاجتماعية بنسبة 30,7%، عند طلبة الفلسفة بنسبة 36,4%.

كما نجد من يهتم بالمواضيع السياسية بنسبة 17,9%، نجد اتفاق عند الطلبة في ثلاثة تخصصات، علم النفس بنسبة 18,7%، ونسبة 18,2% لكل من تخصص علم الاجتماع والفلسفة.

وهناك من له اهتمام بالمواضيع الاقتصادية بنسبة 6,4%، عند طلبة الفلسفة بنسبة 9,1%.

وأخيرا هناك من يفضل المواضيع الرياضية بنسبة 3,2%، عند طلبة الفلسفة بنسبة 9,9%.

إذا جئنا لتحليل الاختيار الأول، الاهتمام بالمواضيع الثقافية عند طلبة علم النفس، فهذا راجع لأنهم يفضلون ويحبذون المواضيع الثقافية، خاصة الفنية، التعليمية... إلخ، ذات طابع معرفي وزيادة التحصيل العلمي بالدرجة الأولى، وهذا ما أكدناه في الجدول رقم (10)، ومن أجل الترفيه والترفيه عن النفس من الضغط اليومي لكثافة الدروس والتحضير للبحوث.

أما الصنف الذي يهتم بالمواضيع الاجتماعية، فنجد عند طلبة الفلسفة، فهذا راجع لأن المواضيع الاجتماعية تشغل إهتمامهم اليومي، خاصة منها: الآفات الاجتماعية، الانتحار، البطالة، الزواج، الطلاق، الشغل، المستقبل... إلخ، خاصة نهاية المسار التعليمي في ظل التغيرات التي تعرفها الجزائر.

بينما نجد من يهتم بالمواضيع السياسية، شبه تأكيد عند طلبة علم النفس، الفلسفة وعلم الاجتماع، على أن المواضيع السياسية هي الشغل الشاغل عندهم، نظرا لأن الاهتمام بالساحة السياسية في البلاد في ظل الإصلاحات التي تمر بها الجزائر، (الانتخابات، القوانين والتشريعات، الأحزاب، التمثيل الحزبي... إلخ)، هي أمور أساسية في تسيير دواليب السلطة واتخاذ القرار، هذه المواضيع يتطلع بها الطلبة بمختلف التخصصات المذكورة سابقا.

وبالتالي نجد لديهم حس معرفي تجاه القضايا أو المواضيع السياسية، كما نجد البعض الآخر يفضل المواضيع الاقتصادية، خاصة عند طلبة الفلسفة، فهذا يدل على أن للطلبة اهتمام معرفي بقضايا الاقتصاد بشكل عام والتحوللات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر بصفة خاصة.

وأخيرا هناك من يهتم بالمواضيع الرياضية عند طلبة الفلسفة، وهذا يدل بأن الإهتمام بالرياضة مهم من أجل الترفيه وترويح عن النفس من خلال متابعة الأخبار والمعلومات سواء محليا أو دوليا، ومطالعة مختلف النشاطات الرياضية المختلفة.

المجموع	الأقارب والأصدقاء	الاحتكاك بالسياسيين	الإعلام الأجنبي	الإعلام الوطني	
39	13	2	6	18	المكتبات
100.0%	33.3%	5.1%	15.4%	46.2%	
33	9	2	9	13	الفلسفة
100.0%	27.3%	6.1%	27.3%	39.4%	
91	30	3	21	37	علم النفس
100.0%	33.0%	3.3%	23.1%	40.7%	
55	16	1	11	27	علم الاجتماع
100.0%	29.1%	1.8%	20.0%	49.1%	
218	68	8	47	95	المجموع
100.0%	31.2%	3.7%	21.6%	43.6%	

جدول رقم (13) يبين توزيع الطلبة حسب مصدر المعلومات السياسية ووفق التخصص الجامعي:

يصف لنا الجدول مصدر المعلومات عن الحياة السياسية في الجزائر، إذ نجد أغلبية الطلبة يفضلون وسائل الإعلام الوطنية بنسبة 43,6%، عند طلبة علم الاجتماع بنسبة 49,1%.

بينما هناك من يعتمد على أساس الأقارب والأصدقاء لمعرفة الحياة السياسية بنسبة 31,2%، عند طلبة تخصصي علم المكتبات وعلم النفس معا بنسبة 33%.

كما نجد أيضا صنف آخر من الطلبة يلجأ إلى إعلام الأجنبي بنسبة 21,6%، تكمن عند طلبة الفلسفة بنسبة 27,3%.

وأخيرا هناك من يعتمد على أساس الإحتكاك بالسياسيين لمعرفة الحياة السياسية بنسبة 3,7%، تركز عند طلبة الفلسفة بنسبة 6,1%.

فلماذا أغلبية الطلبة يفضلون وسائل الإعلام الوطنية لمعرفة الحياة السياسية في الجزائر؟

من خلال المعطيات السابقة يتضح أن أغلبية الطلبة يفضلون وسائل الإعلام الوطنية، وهذا راجع لأنهم يعطون الأهمية لمختلف وسائل الإعلام المختلفة من خلال متابعتهم اليومية للحياة السياسية عبر وسائل الإعلام الجماهيري (الجرائد، التلفزيون، الراديو... إلخ)، وأيضا من خصوصية هذه الوسائل أنها تستقطب مختلف شرائح المجتمع وتلبي أذواق المشاهدين والقراء والمستمعين، وتعطي الحق للتعبير الحر والإتصال في الشؤون السياسية وحقوق الرد والنقد والحوار الديمقراطي.

كما نجد أيضا أن الطلبة يتطلعون لمعرفة ما يكتب وما يقال عن الحياة السياسية وبأقلام وتحليلات مختلفة تنثري مصداقية وموضوعية الخبر.

ومنه نرى بأن لطلبة علم الاجتماع حس معرفي تجاه الحياة السياسية في الجزائر، وأما الذي يستعين بالأقارب والأصدقاء لمعرفة الحياة السياسية في الجزائر، نجدها عند طلبة تخصصي علم المكتبات وعلم النفس معاً، وهذا راجع كونهما يستغلان الوقت للحديث والمناقشة مع العائلة أو مع الأصدقاء، حيث نجد إجماع العائلة الصغيرة أو الكبيرة، وحتى الأقارب من خلال تبادل الرأي والنقد حول القضايا السياسية المختلفة، مما يتولد لديهم وعي لما يجري في الجزائر.

كما نجد صنف آخر يفضل الإعلام الأجنبي، خاصة طلبة الفلسفة، ويرجع السبب أن الطلبة يعطون القيمة للإعلام والقنوات الأجنبية من خلال ديمقراطية وحق التعبير الحر ونشر كل صغيرة وكبيرة، مما يزيد من معرفة الحقائق أكثر مما يجري في الجزائر.

ومنه نجد بأن وسائل الإعلام الأجنبية تخصص حيزاً أكبر للوقت والمعلومات عما يجري في الجزائر.

كما نجد هناك الصنف الأخير، من يعتمد على أساس الاحتكاك بالسياسيين لمعرفة الحياة السياسية، خاصة عند طلبة الفلسفة، وهذا راجع كون لهم انتماءات سياسية، ومناضلين في مختلف التشكيلات السياسية، فالاقتراب من السياسيين يزيد في ثقة مصدر المعلومات تجاه ما يجري في الجزائر.

المجموع	الأقارب والأصدقاء	الاحتكاك بالسياسيين	الإعلام الأجنبي	الإعلام الوطني	
33	8	1	8	16	أمي
100.0%	24.2%	3.0%	24.2%	48.5%	
57	18	2	10	27	ابتدائي
100.0%	31.6%	3.5%	17.5%	47.4%	
54	16	2	11	25	متوسط
100.0%	29.6%	3.7%	20.4%	46.3%	
37	14	1	6	16	ثانوي
100.0%	37.8%	2.7%	16.2%	43.2%	
37	12	2	12	11	جامعي
100.0%	32.4%	5.4%	32.4%	29.7%	
218	68	8	47	95	المجموع
100.0%	31.2%	3.7%	21.6%	43.6%	

جدول رقم (14) يبين توزيع الطلبة حسب مصدر المعلومات السياسية

ووفق المستوى التعليمي للأب

يكشف لنا هذا الجدول مصدر المعلومات السياسية حسب المستوى التعليمي للأب عند الطلبة، حيث نجد أغلبية الطلبة يفضلون الإعلام الوطني بنسبة 43,6%، عند المستوى التعليمي أمي للأب بنسبة 48,5%.

بينما هناك بعض الطلبة من يعتمد على مصدر المعلومات السياسية عن طريق الأقارب والأصدقاء بنسبة 31,2%، عند المستوى التعليمي الجامعي للأب بنسبة 32,4%.

كما نجد أيضا بعض الطلبة من يلجأ إلى معرفة المعلومات السياسية من مصدر الإعلام الأجنبي بنسبة 21,6%، عند المستوى التعليمي الجامعي للأب بنسبة 32,4%.

وأخيرا هناك من يفضل الإحتكاك بالسياسيين لمعرفة الحياة السياسية في الجزائر بنسبة 3,7%، عند المستوى التعليمي الجامعي للأب بنسبة 5,4%.

فعند تمحيص المعطيات الإحصائية، نجد أن الإتجاه الغالب يفضل الإعلام الوطني عند المستوى التعليمي أُمي للأب، كون تأثير المستوى التعليمي على حياة الطلبة داخل الأسرة والعائلة، إذ للأب سلطة في توجيه الأبناء في مشاهدة التلفزيون، حيث أن طابع وسائل الإعلام الجماهيري يراعي مختلف شرائح المجتمع وتنوعه بمختلف المستويات التعليمية، حيث أن خدمة المواطن تكمن في مدى بساطة وموضوعية الخبر وقبوله من طرف الجميع، وعليه بأن تنوع وسائل ومصادر المعلومات يزيد من إستقطاب المشاهدين والقراء والمستعلمين عن الحياة السياسية في الجزائر.

وأما من يعتمد على مصدر المعلومات السياسية على أساس الأقارب والأصدقاء عند المستوى التعليمي الجامعي للأب، أي أن الطلبة يحاولون الاستعانة بأصدقاء الزمالة والدراسة والرفاق، وكذا الأقارب، خاصة الذين لهم تقارب في المستوى التعليمي والسن لإثراء النقاش والحوار وتبادل الرأي ما يتعلق بالحياة السياسية في الجزائر.

كما نجد بعض الطلبة من يلجأ لمعرفة الحياة السياسية من خلال الإعلام الأجنبي ذات المستوى التعليمي الجامعي للأب، أي تأثير مستوى الأب على الأبناء والتفتح على وسائل الإعلام الأجنبية ومصادقية نقل الخبر والمعلومة في حد ذاتها، ولا ننسى أيضا دور اللغة في هذا الجانب، وبالتالي هذه الوسائل

تستقطب المشاهدين والمستمعين من يتحكم ويتقن اللغة ويفهمها ودرجة الثقة في اكتساب المعلومة.

وأخيرا هناك من يفضل الإحتكاك بالسياسيين لمعرفة المعلومات السياسية عند المستوى التعليمي الجامعي للأب، وهذا راجع أن لهم إنتماءات سياسية ومحتكين بمناضلين وفاعلين سياسيين في الميدان.

المجموع	الأقارب والأصدقاء	الاحتكاك بالسياسيين	الإعلام الأجنبي	الإعلام الوطني	
63	14	1	20	28	أمي
100.0%	22.2%	1.6%	31.7%	44.4%	
54	19	3	5	27	ابتدائي
100.0%	35.2%	5.6%	9.3%	50.0%	
41	15	1	11	14	متوسط
100.0%	36.6%	2.4%	26.8%	34.1%	
40	11	1	8	20	ثانوي
100.0%	27.5%	2.5%	20.0%	50.0%	
20	9	2	3	6	جامعي
100.0%	45.0%	10.0%	15.0%	30.0%	
218	68	8	47	95	المجموع
100.0%	31.2%	3.7%	21.6%	43.6%	

جدول رقم (15) يبين توزيع الطلبة حسب مصدر المعلومات السياسية ووفق المستوى التعليمي للأمم:

نلاحظ من خلال الجدول مصدر المعلومات السياسية وفق المستوى التعليمي للأُم عند الطلبة، إذ نجد الأغلبية كان مصدر المعلومات عندهم هو الإعلام الوطني بنسبة 43,6%، في المستويين التعليميين للأُم الابتدائي والثانوي معا بنسبة 50%.

بينما هناك بعض الطلبة، يفضل الاعتماد على الأقارب والأصدقاء لمعرفة المعلومات السياسية بنسبة 31,2%، عند المستوى التعليمي الجامعي للأُم بنسبة 45%.

كما نجد أيضا من الطلبة من يعتمد على الإعلام الأجنبي لمعرفة مصدر المعلومات بنسبة 21,6%، عند المستوى التعليمي أُمي للأُم بنسبة 31,7%.

وأخيرا نجد من يلجأ للإحتكاك بالسياسيين لمعرفة المعلومات السياسية بنسبة 3,7%، عند المستوى التعليمي الجامعي للأُم بنسبة 10%.

إذا جئنا لتحليل الإجابة الأولى، أين قلنا أن مصدر المعلومات عند الطلبة على أساس الإعلام الوطني في المستويين التعليميين للأُم الابتدائي والثانوي معا، وهذا راجع إلى أن للمستوى التعليمي للأُم أثر على توجيه ومتابعة البرامج في الإعلام الوطني بمختلف الوسائل (صحف، الراديو والتلفزيون)، أي وسائل الإتصال الجماهيري.

فمتابعة وسائل الإعلام الوطنية وما يتخللها من نقاش وحوار بين أبناء العائلة أو الأسرة، يزيد في وعي الطلبة تجاه قضايا تخص المجتمع الجزائري من الناحية السياسية.

أما الإجابة الثانية، والتي ترى بأن مصدر المعلومات السياسية على أساس الأقارب والأصدقاء عند المستوى التعليمي الجامعي للأُم، فهذا أيضا راجع لتأثير المستوى التعليمي للأُم على الأبناء وتوجيههم نحو المناقشة والحوار مع

أقارب العائلة، وحتى الأصدقاء والزملاء في معرفة المعلومات ومتابعة الأخبار السياسية في الجزائر عبر مختلف وسائل الإعلام الوطنية.

أما الإجابة الثالثة والتي ترى الأم مصدر المعلومات السياسية من خلال الإحتكاك بالسياسيين عند المستوى التعليمي الجامعي للأمم، فالسبب يرجع إلى كون الإحتكاك بالسياسيين والمناضلين ورؤساء الأحزاب يزيد في فهم الواقع السياسي في الجزائر، إضافة إلى أنهم فاعلون في الميدان خلافا عن المصادر المذكورة سابقا.

وبالتالي نجد مناقشة القضايا السياسية في إطار الحزب، يزيد في معرفة الحقائق أكثر.

المجموع	الترفيهية	الاجتماعية	الاقتصادية	الثقافية	السياسية	
79	16	16	3	35	9	فيلا
100.0%	20.3%	20.3%	3.8%	44.3%	11.4%	
74	16	18	1	31	8	شقة
100.0%	21.6%	24.3%	1.4%	41.9%	10.8%	
65	13	10	2	27	13	بيت تقليدي
100.0%	20.0%	15.4%	3.1%	41.5%	20.0%	
218	45	44	6	93	30	المجموع
100.0%	20.6%	20.2%	2.8%	42.7%	13.8%	

جدول رقم (18) يبين توزيع الطلبة على مشاهدة البرامج التلفزيونية وحسب نوع السكن:

يكشف لنا هذا الجدول، مشاهدة الطلبة للبرامج التلفزيونية حسب نوع السكن، حيث اتضح أن أغلبية الطلبة يشاهدون البرامج الثقافية بنسبة 42,7%، ذات السكن "فيلا" بنسبة 44,3%، كما نجد تساوي في مشاهدة البرامج الترفيهية بنسبة 20,6%، والبرامج الاجتماعية بنسبة 20,2%، الأولى ذات "شقة" بنسبة 21,6%، والثانية التي لديها أيضا "شقة" بنسبة 24,3%.

كما نجد من يفضل مشاهدة البرامج السياسية بنسبة 13,8%، والتي لديها "بيت تقليدي" بنسبة 20%.

وأخيرا نجد بعض الطلبة يشاهد البرامج الاقتصادية بنسبة 2,8%، ذات السكن "فيلا" بنسبة 3,8%، التي لديها بيت تقليدي بنسبة 3,1%.

فالإجابة الأولى، والتي تفضل مشاهدة البرامج الثقافية ذات السكن "فيلا"، أي أن المستوى العام للطلبة لا بأس به من الناحية المادية والاجتماعية، فهناك حرية واستقلالية في مشاهدة البرامج الثقافية ذات طابع فني خاص، فهي لا تبالي بالبرامج الأخرى كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فليس لها اهتمام إلا بالدراسة ومتابعة البرامج الثقافية للترويح عن النفس.

أما الإجابة الثانية، نجد تساوي في مشاهدة البرامج الترفيهية والاجتماعية لذات السكن "الشقة"، وهذا يدل على أن اهتمام الطلبة بمشاهدة البرامج الاجتماعية تخص اهتماماتهم وانشغالاتهم اليومية والمستقبلية والترفيهية من أجل التخفيف من ضغوط الدراسة اليومية، وأيضا متابعة ومراقبة الوالدين لهم، بالتالي ليس لهم إهتمامات أخرى.

كما نجد أيضا بعض الطلبة، يفضل مشاهدة البرامج السياسية، ذات "بيت تقليدي"، إذ من خصوصية الفئة أن البيت التقليدي تجتمع فيه كل أفراد العائلة نحو مشاهدة البرامج السياسية ويتبادلون النقاش والحوار الذي يخص الحياة السياسية في الجزائر.

وأخيرا هناك من يعطي أهمية لمشاهدة البرامج الاقتصادية ذات السكن "فيلا"، فهذا راجع كون الاهتمام بالبرامج الاقتصادية هو فضولهم اليومي من خلال مبتكرات والإختراعات العالمية، وكذا عملية التسويق والإشهار وتقلبات السوق بشكل عام، ولا يعطون إهتماما بالمسائل والبرامج المذكورة سابقا.

المجموع	الأقارب والأصدقاء	الاحتكاك بالسياسيين	الإعلام الأجنبي	الإعلام الوطني	
189	57	8	42	82	أعزب
100.0%	30.2%	4.2%	22.2%	43.4%	
29	11	0	5	13	متزوج
100.0%	37.9%	.0%	17.2%	44.8%	
218	68	8	47	95	المجموع
100.0%	31.2%	3.7%	21.6%	43.6%	

جدول رقم (17) يبين توزيع الطلبة حسب مصدر المعلومات السياسية

ووفق الحالة العائلية

نلاحظ من خلال هذا الجدول مصدر المعلومات السياسية وفق الحالة العائلية، حيث نجد أن أغلبية الطلبة يتابعون الإعلام الوطني بنسبة 43,6%، عند المتزوجين بنسبة 44,8%.

بينما نجد بعض الطلبة، يفضل الإعتماد على الأقارب والأصدقاء لمعرفة المعلومات السياسية بنسبة 31,2%، هم متزوجين بنسبة 37,9%.

كما نجد أيضا هناك بعض الطلبة من يعتمد على الإعلام الأجنبي بنسبة 21,6%، هم عزاب بنسبة 22,2%.

وأخيرا يوجد بعض الطلبة من يلجأ بالاحتكاك مع السياسيين بنسبة 3,7%، هم عزاب بنسبة 4,2%.

فعند تحليل الإجابة الأولى، وجدنا أن أغلب الطلبة يتابعون الإعلام الوطني بمختلف وسائل الإتصال الجماهيري (الجرائد، التلفزيون، الراديو) من جهة، وأيضاً لهم إرتباطات عائلية، لأن الزوج يتبادل أطراف الحديث مع الزوجة حول الشؤون السياسية في الجزائر.

أما الإجابة الثانية، نجد أن بعض الطلبة يلجأ للأقارب والأصدقاء لمعرفة المعلومات السياسية عند المتزوجين أيضاً، وهذا راجع لتبادل الزيارات مع الأقارب والأصدقاء، وتبادل الرأي والنقاش الحر الذي يزيد من الوعي بالشؤون السياسية في الجزائر.

وأما الإجابة الثالثة التي ترى بأن الإعلام الأجنبي هو سبيل لمعرفة الحياة السياسية في الجزائر، هم عزاب، لأن ليس لهم إرتباطات عائلية، ويتابعون القنوات الأجنبية المختلفة لجمع المعلومات والأخبار والمعطيات من خلال البرامج والحصص السياسية وبمختلف الأقسام الصحفية.

وأخيراً نجد صنف من يفضل الاحتكاك بالسياسيين لمعرفة الأمور السياسية عند العزاب، كونهم يترددون على مقرات الحزب، ويحتكون مع قادات ومناضلين، وحتى الفاعلين في حقل السياسة، بالتالي يتقربون أكثر لمعرفة الحقائق والمعلومات عن نشاط الحزب في الحياة السياسية.

المجموع	لا	نعم	
189	78	111	أعزب
100.0%	41.3%	58.7%	
29	18	11	متزوج
100.0%	62.1%	37.9%	
218	96	122	المجموع
100.0%	44.0%	56.0%	

جدول رقم (18) يبين توزيع الطلبة وفق المناقشة السياسية وحسب الحالة العائلية:

يبين الجدول أعلاه مناقشة الطلبة في الأمور السياسية، اتضح بأن أغلبية الطلبة يؤكدون على ذلك بنسبة 56%، عند العزاب بنسبة 58,7%.
بينما نجد عكس ذلك -تتفي وجود مناقشة- عند الطلبة بنسبة 44%، عند المتزوجين بنسبة 62,1%.

فلماذا أغلب الطلبة العزاب يناقشون الأمور السياسية؟

إذا أخذنا الإجابة الأولى -يؤكدون- أي أن الطلبة لهم عدة مصادر للمناقشة كزملاء الدراسة والأصدقاء خاصة، وبالتالي يستغلون فترات الراحة لمناقشة الأمور السياسية التي تشغل اهتماماتهم وتصوراتهم المختلفة (العمل، تسيير البلاد، التشغيل... إلخ)، إذ ندرك وعي الطلبة تجاه ما يجري في الجزائر، ويتابعون الأخبار عبر مختلف وسائل الإتصال المختلفة زيادة الإحتكاك بالزملاء والأصدقاء من خلال النقاشات اليومية، وبالتالي تتولد لديهم ثقافة سياسية ووعي سياسي.

أما الإجابة الثانية -تتفي وجود هذه العملية- أي أن الطلبة المتزوجين لديهم مسؤوليات عائلية وواجبات، فشغلهم هو الإهتمام بالأسرة وشؤونها، ولا يبالون بالأمور السياسية في الجزائر، فهذا يعكس غياب وعي وثقافة سياسية لما يجري في الجزائر.

الاستنتاج الجزئي الأول:

كان محتوى الفرضية الأولى هو: للثقافة السياسية دور إيجابي في مشاركة الطلبة في الانتخابات الرئاسية، ومن خلال ما تم عرضه من جداول وتحليلات يمكن القول ما يلي:

➤ أغلبية الإناث يفضلون قراءة ومطالعة الكتب، وهذا راجع إلى الإهتمام بالجانب العلمي، وأيضا استغلال مفهوم الوقت أكثر لتوسيع المعارف وبمختلف الحقول والتخصصات المعرفية.

➤ أغلبية الطلبة يفضلون مشاهدة البرامج الثقافية والاجتماعية والترفيهية، وليس لهم اهتمام بالجانب السياسي والاقتصادي.

➤ الطلبة الذكور لهم اهتمام بالسياسة وما يتعلق بتسيير البلاد ويشغل تطلعاتهم اليومية والمستقبلية، مما يدل على أن لهم وعي وثقافة سياسية.

➤ اهتمام الطلبة بالمواضيع الثقافية أكثر بالجانب الفني والحصص المختلفة من أجل إثراء وتوسيع المعارف على حساب المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرياضية.

➤ أغلبية الطلبة يفضلون وسائل الإعلام الوطنية من خلال متابعتهم اليومية للحياة السياسية في الجزائر، وكذا متابعة الأحداث بأقلام وتحليل جزائرية بعيدا عن التحريف والمزايدات في نقل الخبر والرأي عبر وسائل الاتصال الجماهيري.

◀ أغلبية الطلبة يعتمدون على مصدر المعلومات عن الحياة السياسية عند المستوى التعليمي أمي للأب، راجع أساسا لوسائل الإعلام العمومية التي تراعي مستوى شرائح المجتمع وتنوعه، وزيادة استقطاب الجمهور من أجل المتابعة اليومية للأحداث التي تخص الجزائر بشكل عام.

◀ للمستوى التعليمي للأب أثر في معرفة المعلومات السياسية في الجزائر من خلال الاعتماد على مصادر الإعلام الوطنية، خاصة وسائل الاتصال الجماهيري.

◀ العزاب يناقشون مع غيرهم الأمور السياسية خاصة الزملاء والأصدقاء، ويتابعون باهتمام ما يجري في الجزائر، مما يدل على أن لهم وعي وثقافة سياسية.

◀ الطلبة المتزوجون يفضلون الإعلام الوطني بمختلف وسائل الاتصال الجماهيري، لمتابعة الحياة السياسية في الجزائر، خلافا للوسائل الأخرى.

◀ أغلبية الطلبة يفضلون مشاهدة البرامج الثقافية، من أجل التنقيف وزيادة المعارف، مما يمكنهم من التحصيل الدراسي والعلمي فقط.

2. محور المشاركة السياسية:

فمفهوم المشاركة السياسية يشمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في صنع القرار السياسي كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب، وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة في مواقع صنع القرار ومواقع التأثير في كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو الدفاع عنها، الأمر الذي يعطيهم في النهاية قدرة التحكم بأمور حياتهم والمساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام، والمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالها، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة.

بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار، ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة الشعب

وقد كان محتوى الفرضية الثانية هو كالتالي: للتنشئة السياسية دور في توعية الطلاب بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

ونحاول من خلال هذه الجداول وتحليلاتها معالجة مضمون وانعكاسات هذه الفرضية.

المجموع	لا	نعم	
55	24	31	ذكر
100.0%	43.6%	56.4%	
163	85	78	أنثى
100.0%	52.1%	47.9%	
218	109	109	المجموع
100.0%	50.0%	50.0%	

جدول رقم (19) يبين توزيع الطلبة حسب امتلاك بطاقة الناخب حسب

الجنس:

من خلال قراءة الجدول يتبين أن الاتجاه العام في فئة الذكور الذين يمتلكون بطاقة الناخب بنسبة 56.4% مقابل نسبة 47.9% تمثل فئة الإناث وفي مقابل ذلك نجد أن نسبة 52% تمثل فئة الإناث ممن لا يمتلكون بطاقة الناخب مقابل 43.6% من فئة الذكور الذين لا يمتلكون بطاقة الناخب.

من خلال قراءة هذه النسب يتبين أن هذه النتائج تتوافق مع ما هو شائع في المجتمع الجزائري من اهتمام الذكور بشكل أكبر مقارنة بفئة الإناث عموماً وذلك راجع للتنشئة السياسية التي يتلقاها كل من الذكر والأنثى بدءاً من الأسرة إلى المجتمع، حيث نجد أن البارز فيها هو تهميش الإناث والمرأة عموماً عن الشأن السياسي على أساس أنه شأن ذكوري منذ الصغر، الشيء الذي يجعلنا نتفاجأ إلى حد ما بالنسبة المرتفعة من الإناث اللواتي يمتلكن بطاقة الناخب والتي تكاد تصل إلى مستوى نصف العينة، وهو شيء جد مقبول.

وفي المقابل نجد نسبة عدم امتلاك بطاقة الناخب عند كلا الجنسين وخاصة الذكور تعد جد مرتفعة بحيث تصل إلى نصف العينة، وهذه النسب المرتفعة تثير الكثير من التساؤل بحكم أن عدم امتلاك بطاقة الناخب يعني الإقصاء المباشر من العملية الانتخابية والتي تؤثر على مستويات المشاركة السياسية، خاصة عند فئة الطلبة التي تعد من المفروض فئة مثقفة ونخبوية، ما يدل بشكل مباشر على حجم اللامبالاة وعدم الاكتراث والاهتمام بالشأن السياسي، خاصة بما أننا بصدد الحديث عن الانتخابات الرئاسية التي تعتبر أهم انتخابات في أي مجتمع لاسيما المجتمع الجزائري، نظرا للصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها شخص رئيس الجمهورية.

يبقى أن الحكم السريع على أفراد العينة بعدم الاهتمام بالمشاركة السياسية عموما والعمليات الانتخابية خصوصا يحتاج إلى مزيد من التعمق والتحليل وهو ما سنحاول استعراضه من خلال تحليل الجداول القادمة، خاصة ونحن نعلم مدى أهمية بطاقة الناخب ولو افتراضيا لدى الطالب بحكم إمكانية اشتراطها عند استخراج بعض الوثائق الإدارية.

	نعم	لا	المجموع
ذكر	10	45	55
	18.2%	81.8%	100.0%
أنثى	18	145	163
	11.0%	89.0%	100.0%
المجموع	28	190	218
	12.8%	87.2%	100.0%

جدول رقم (20) يبين توزيع الطلبة وفق معرفة برنامج ونشاط الحزب

وحسب الجنس:

انطلاقاً من الجدول التالي يتبين أن الاتجاه العام هو في فئة الطالبات ممن يجهلن برنامج ونشاط الحزب نسبة 89.0% مقابل فئة الذكور الذين يجهلون برنامج ونشاط الحزب بنسبة 81.8% أما فئة الذكور الذين لديهم معرفة ببرنامج ونشاط الحزب الذي ينتمون إليه فتمثل نسبة 18.2% فقط مقابل نسبة 11% تمثل الفتيات اللواتي لا يعرفن برنامج ونشاط حزبهم.

من خلال ما استعرضناه من نسب وانطلاقاً من كون السؤال الموجه إلى الطالبة المبحوثين كان يتمحور حول برنامج ونشاط الحزب الذي يهتمون به وليس عن أي حزب وإنما عن الأحزاب التي تجلب اهتمامهم ومتابعتهم بشكل أو بآخر، فإننا نصطدم بهذه الإجابات التي تضعنا أمام إشكالية فعلية تفرض عدة تساؤلات عن العمل الحزبي عموماً في الجزائر وعن ماهية الفضاء السياسي في المجتمع الجزائري.

ويمكن من خلال هذه النتائج اقتراح بعض الاستنتاجات التي تفرض نفسها ولعل أهمها أن الحوار السياسي والتنافس الانتخابي عموماً في المجتمع الجزائري ليس وليد مشاريع وغير قائم على تنافس البرامج السياسية وإنما هو عبارة عن آليات اختيار بين أفراد من المجتمع، يتم تقديمهم للناخب في الاستحقاقات انطلاقاً من عوامل مختلفة منها:

- سمعة ذلك المترشح ومكانته الاجتماعية والرمزية.
- الإمكانيات الفردية للمترشح وعلى رأسها القدرات المالية والمادية التي تسمح بتحقيق حد أدنى من الأصوات.
- الانتماء الجهوي والعشائري للمترشح الذي يفترض حد أدنى من الولاء، يسمح بحصد نسبة من الأصوات.

هذه العوامل وغيرها تؤكد أن عملية الانتخاب في المجتمع الجزائري لا تقوم على المشاريع والبرامج وإنما تختزل في موارد الأفراد المترشحين، هذا ما

يفسر إلى حد كبير عدم معرفة أفراد العينة بنسب كبيرة جدا لبرامج الأحزاب ونشاطاتها رغم افتراض وجود اهتمام بها من خلال إجابة المبحوثين. كما أن هذه النتائج قد تعكس ضعف الأحزاب السياسية في إيجاد آليات التواصل مع أفراد المجتمع وطرح مشاريعها للمواطنين عموما والمهتمين بها خصوصا من خلال تكثيف اللقاءات الجوارية وتكثيف النشاطات الحزبية التي تسمح بالتعريف ببرامجها للمواطنين وعدم الاقتصار فقط على فترات المناسبات الانتخابية التي تتزامن مع إجراء الانتخابات وهي مدة غير كافية بضع أسابيع. ولعل العامل الرئيسي الذي يساهم في التعريف بالبرامج الحزبية هو حضور الحزب بصورة دائمة في الحياة اليومية للمواطن وتبني انشغالاته بصورة نضالية وكل مصداقية لبناء تصور ذهني إيجابي حول العمل السياسي عموما والحزب كأحد أعمدة الفضاء السياسي خصوصا.

المجموع	لا	نعم	
55	44	11	ذكر
100.0%	80.0%	20.0%	
163	153	10	أنثى
100.0%	93.9%	6.1%	
218	197	21	المجموع
100.0%	90.4%	9.6%	

جدول رقم (21) يبين توزيع الطلبة حسب المساهمة في حملة انتخابية

وحسب الجنس:

الاتجاه العام في هذا الجدول يمثله فئة الطالبات اللاتي لا يساهمن في حملات انتخابية بنسبة 93.9% في مقابل فئة الطلبة الذكور الذين لا يساهمون في حملات انتخابية، من جهة أخرى نجد فئة الطلبة الذين يساهمون في الحملات الانتخابية بالنسبة للذكور تمثل 20% بينما بالنسبة للإناث فهي تمثل 61%. من خلال النتائج الإحصائية السالفة يتبين لنا أن غالبية الطلبة لا يساهمون في الحملات الانتخابية وهي أهم محطات العمل الحزبي، ونظرا لكونها تشكل محطة مفصلية في تحديد نتائج الحزب في الاستحقاقات الانتخابية، هذه النتائج قد تؤثر على أن انخراط واهتمام الطلبة بالأحزاب السياسية لا يعبر عن قناعات عميقة ومبادئ ثابتة وإنما قد يكون ارتباط سطحي قد يبحث الطالب من خلاله عن تحقيق مصالح وأهداف شخصية ضيقة، أو ضمان حد أدنى من العلاقات والحماية الاجتماعية، وهو اتجاه يؤكد النتائج السابقة حول عدم معرفة أغلبية الطلبة ببرامج ونشاطات الأحزاب التي ينتمون إليها، لأنه وببساطة لا يمكن للطلاب المساهمة في حملة انتخابية دون معرفة برنامج الحزب.

أضف إلى ذلك أنه رغم تقارب نسب عدم المساهمة بين فئتي الذكور والإناث، فإن نسبة الطالبات اللاتي يشاركن في الحملة الانتخابية تكاد تتعدى مما يؤكد ما توصلنا إليه سابقا لمدى تأثير طبيعة تنشئة الفتاة على كافة أشكال المشاركة السياسية، بحيث هناك نوع من التجريم لمشاركة المرأة في الحملات الانتخابية لدى عديد الثقافات والتقاليد في مجتمعنا.

وقد يكون عدم المساهمة في الحملات الانتخابية وسيلة للطالب تسمح له بتحقيق الاستفادة من الانخراط في الحزب دون الذوبان وبأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، من خلال محافظة الطالب على استقلاليته أمام المجتمع وتقادي الظهور بمظهر المناضل الملتزم في الحزب كما قد يكون للمسار الدراسي الجامعي دور في عدم المساهمة في الحملات الانتخابية لكون غالبية الحملات الانتخابية تتزامن مع مرحلة الدراسة وبالتالي استحالة ترك الطالب للدراسة والتوجه للممارسة السياسية، في الأخير يمكن التسليم بأن الطالب الجامعي عموما تتسم علاقته مع الأحزاب السياسية بنوع من المحدودية وعدم الالتزام الكلي بالنشاط الحزبي، خاصة وأن مرحلة الحملات الانتخابية تمثل المرحلة المحورية والمفصلية للتمكين الحزبي والوصول إلى السلطة.

المجموع	واجب وطني	ختم بطاقة الناخب	ثقة التغيير عبر الانتخاب	
	10	11	4	(23-20)
100.0%	13.0%	14.3%	5.2%	
	12	22	6	(26-23)
100.0%	11.0%	20.2%	5.5%	
	3	6	5	أكثر من 26
100.0%	9.4%	18.8%	15.6%	
	25	39	15	المجموع
100.0%	11.5%	17.9%	6.9%	

جدول رقم (22) يبين توزيع الطلبة حسب الإقدام على الانتخاب ووفق

السن:

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نجد نسبة 20.2 % تمثل الفئة العمرية ما بين (23-26) التي تبرر مشاركتها في الانتخاب بالبحث عن ختم بطاقة الناخب تليها الفئة العمرية أكثر من 26 سنة بنسبة 18.8 % ممن يبحثون من وراء المشاركة الانتخابية عن ختم بطاقة الناخب، وهذا تماشيا مع الفكرة الشائعة في المجتمع الجزائري، بضرورة حيازة بطاقة الناخب مؤشرة في حالة لجوء الإدارة إلى معاقبة العازفين عن الانتخاب إداريا باشتراط هذه البطاقة في ملفات إدارية أو للحصول على امتيازات معينة.

هذا مؤشر يدل على استهجان الطلبة للعملية الانتخابية ككل، بحث كما يوضحه الجدول أعلاه فإن أعلى نسبة للفئات العمرية التي تؤمن بعملية التغيير عن طريق عملية الانتخاب هي الفئة العمرية الأكثر من 26 سنة بنسبة 15.6 %

لنتراجع إلى نسبة 5.5% بالنسبة للفئة العمرية ما بين (23-26) سنة وأخيرا نسبة 5.2% بالنسبة للفئة العمرية ما بين (20-23) سنة.

من خلال هذه النسب الإحصائية يتبين ضعف الثقة في التغيير عبر صناديق الانتخاب لدى الطلبة وبالتالي ضعف الصورة الرمزية لدى الطلبة في جدوى عملية الانتخاب وقدرتها على تغيير الواقع، وحتى بالنسبة للفئة العمرية لما فوق 26 سنة، فبالرغم من كون هذا السن يرتبط بمرحلة اكتمال النضج والوعي السياسي والإيمان بالتغيير بصورة أكبر من الفئات العمرية الأخرى، فإننا نجد اتجاه إجاباتهم بشكل كبير نحو البحث عن ختم بطاقة الناخب، ما يؤكد هشاشة العملية السياسية في الجزائر وضعف الفضاء السياسي ككل في استقطاب اهتمام فئة الطلبة بكل فئاتهم العمرية لدرجة اختزال عملية الانتخاب والتصويت في وسيلة البحث عن تفادي العراقيل البيروقراطية في المستقبل القريب والبعيد.

كما أن اعتبار عملية الانتخاب واجب وطني دون وجود ثقة بالقدرة على التغيير عبر الانتخاب يؤكد أزمة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري وعمق أزمة الثقة السياسية في العملية الانتخابية وتعطيل مبدأ التداول على السلطة. وبالتالي نتائج هذا الجدول والنتائج السابقة له تجعلنا نقف أكثر فأكثر بأن عزوف الطلبة عن الاهتمام بالشأن السياسي ككل ليس ناتجا عن ضعف الوعي السياسي واللامبالاة وضعف الحس المدني والالتزام الوطني، وإنما ينم عن خلل في العملية السياسية ككل وهشاشة العمل الحزبي وجمود الفضاء السياسي وعلى رأس كل ذلك غياب أو تغييب عملية التداول على السلطة مما يجعل من العملية الانتخابية تصويت شكلي لا يستطيع التأثير في الواقع السياسي السائد.

المجموع	أخرى	الانتخابات عقيمة	صوتي لا قيمة له	
	3	31	19	(23-20)
100.0%	3.9%	40.3%	24.7%	
	0	48	21	(26-23)
100.0%	.0%	44.0%	19.3%	
	1	14	4	أكثر من 26
100.0%	3.1%	43.8%	12.5%	
	4	93	44	المجموع
100.0%	1.8%	42.7%	20.2%	

جدول رقم (23) يبين توزيع الطلبة حسب سبب الامتناع عن الانتخاب

ووفق السن

من خلال قراءة الجدول التالي يتبين أن الاتجاه العام تدعمه الفئة العمرية ما بين (26-23) سنة بنسبة 44.0% من أفراد العينة ممن يرجعون سبب امتناعهم عن الانتخاب إلى طبيعة الانتخابات التي يعتبرونها عقيمة، ثم نجد الفئة العمرية الأكثر من 26 سنة بنسبة 43.8% في نفس الاتجاه أي اعتبار الانتخابات عقيمة.

أما الطلبة الممتنعين عن الانتخاب بسبب اعتقادهم أن أصواتهم ليست لها قيمة فإن الفئة العمرية ما بين (23-20) سنة تشكل أعلى نسبة بـ 24.7% تليها الفئة العمرية ما بين (26-23) سنة بـ 19.3% ثم الفئة العمرية لأكثر من 26 سنة بنسبة 12.5%.

ما يمكن استنتاجه من النتائج المعروضة أننا أمام مسار انتخابي غير ذي جدوى بالنسبة للمبجوث، وهذا يشكل مؤشرا قويا على ضعف العملية

الانتخابية خصوصا والنشاط السياسي عموما، لأن قيمة ومصداقية المسار الانتخابي يرتبط بمدى قدرته على إحداث التغيير وضمان إمكانية التداول على السلطة، فإذا كان الطلبة في غالبيتهم متفوقون على عدم إمكانية التعبير عن طريق الانتخاب فكيف ننتظر مشاركتهم، لا سيما بالانخراط والمشاركة في الأحزاب، إلا إذا تعلق الأمر بالبحث عن تحقيق أهداف ومصالح شخصية باستغلال الحزب السياسي والعمل السياسي عموما للوصول إلى مكانة اجتماعية رمزية بنقل مناصب سياسية أو البروز في الساحة السياسية عموما.

كما أنه من خلال قراءة الجدول يتبين أن الفئات العمرية الثلاث تتفق رغم اختلاف سنها في حكمها على العملية الانتخابية بالعدم والقدرة على إحداث التغيير عموما، فالفوارق العمرية بين الفئات سواء بالنسبة للطلبة الذين يرجعون سبب الامتناع عن الانتخاب إلى عدم المشاركة أو أولئك الذين يرجعون إلى عدم وجود قيمة لأصواتهم ليست ذات دلالة تذكر نظرا لتقاربها الشديد، وبالتالي فإن متغير السن لا يؤثر على توزيع الطلبة من حيث سبب الامتناع عن التصويت، وحتى عندما فتح للطلبة المبحوثين المجال لاقتراح أسباب أخرى لتبرير أسباب الامتناع، فإن الإجابات لم تحمل أسباب أخرى تذكر.

لذلك باختصار فإن هذه النتائج تؤكد أن العزوف عن الانتخاب لا يمكن تبريره بأسباب سطحية أو أحكام مسبقة (مثل لا مبالاة الطالب ونقص الوعي السياسي لدى الطلبة) وإنما الأسباب الفعلية ترجع لطبيعة العملية السياسية في حد ذاتها وعدم قدرتها على توفير وخلق جو يشجع على الانتماء والانخراط في العملية السياسية.

فالنخبة السياسية من الأحزاب والشخصيات الوطنية ما زالت تتبنى خطاب الشارع وتحمل بعضها البعض مسؤولية العزوف عن المشاركة في مختلف الاستحقاقات، ويظهر للعيان بؤس هذه الطبقة التي ما تزال تخاطب مختلف فئات المجتمع بنفس محتوى خطاب التسعينات، مما يكشف أنها لم تغير خطابها ولم

تطور أدواتها التي تجاوزها الشارع بسنوات ومراحل، وهو ما يعطي دلالة واضحة أن خطاب النخبة سواء كانت سياسية أو متقفة أفلس ولم يعد يقنع أحدا لا سيما فئة الطلاب الجامعيين، ببساطة لأنه لم ينتج أدواته طوال سنوات الأزمة وبعدها، حيث تحول فيها السياسي إلى مجرد باحث عن مكانة تحت شمس النظام.

المجموع	لا	نعم	
77	69	8	(23-20)
100.0%	89.6%	10.4%	
109	96	13	(26-23)
100.0%	88.1%	11.9%	
32	25	7	أكثر من 26
100.0%	78.1%	21.9%	
218	190	28	المجموع
100.0%	87.2%	12.8%	

جدول رقم (24) يبين توزيع الطلبة وفق معرفة برنامج ونشاط الحزب وحسب السن:

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الاتجاه العام بنسبة 89.6% تدعمه الفئة العمرية للطلبة ما بين (20-23) سنة ثم تليها الفئة العمرية ما بين (23-26) سنة من الطلبة الذين لا يعرفون برنامج ونشاط الحزب الذي يهتمون به وأخيرا الفئة العمرية لأكثر من 26 سنة بنسبة 78.1% من الطلبة الذين ليست لهم معرفة ببرنامج ونشاط حزبهم، بينما أعلى نسبة من الطلبة الذين لهم معرفة ببرنامج ونشاط حزبهم تمثل 21.9% في الفئة العمرية لما فوق 26 سنة.

من خلال قراءة هذه النسب والمعطيات الإحصائية نلاحظ أن الطلبة الجدد أو الأصغر سنا هم أكثر الطلبة جهلا ببرنامج ونشاط الأحزاب وفي نفس الاتجاه تذهب النسبة الأخرى، مما يؤكد لنا أن فارق السن لا يؤثر بشكل ملحوظ ومحسوس على الاطلاع على برامج الأحزاب ونشاطاتها، فغالبية الطلبة المبحوثين ليست لديهم معرفة ببرامج الأحزاب المنتمين أو المتعاطفين معها.

في حين أن فئة أكثر من 26 سنة يمكن اعتبارها أكثر اضطلاعا ببرامج أحزابها وهذا يرجع لنضج ووعي هذه الفئة من الطلبة وتفرغها أكثر بحكم انشغالها في هذا المستوى من العمر بعد الانتهاء عادة من المسار الدراسي أو على الأقل الاقتراب من إنجائه، وهو ما يعطي فرصة لهذه الفئة من الطلبة للاطلاع على الشأن السياسي بما فيه برامج الأحزاب ونشاطاتها، خاصة وأن هذه الفئة العمرية تكون منشغلة بالبحث عن الانخراط في مسار مهني مما يدفعها إلى البحث عن عروض العمل المختلفة وذلك على الأقل بمتابعة الجرائد بحثا عن إعلانات التوظيف ومتابع النشاط الحكومي أملا في الاطلاع على مستجدات وقرارات سياسية توفر لهم حولا لدخول عالم الشغل مثل برامج تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل وإنشاء المؤسسات الصغرى بمختلف صيغها.

وبالتالي تتوفر الفرصة في نفس الوقت للاطلاع ولو بشكل غير مباشر وغير مقصود على برامج الأحزاب ونشاطاتها، ومنه فإن قراءة وتحليل النتائج الإحصائية أعلاه تؤكد ما ذهبنا إليه سابقا من أن إدخال عدة متغيرات كالسن

والجنس لم يحدث تغييرا في النتائج لأن ظاهرة العزوف عن العمل السياسي والنشاط الحزبي والمشاركة السياسية، تكاد تكون ظاهرة عامة لدى أفراد عينتنا باختلاف جنسهم وفئاتهم العمرية وتخصصاتهم الجامعية.

المجموع	لا	نعم	
77	75	2	(23-20)
100.0%	97.4%	2.6%	
109	96	13	(26-23)
100.0%	88.1%	11.9%	
32	26	6	أكثر من 26
100.0%	81.3%	18.8%	
218	197	21	المجموع
100.0%	90.4%	9.6%	

جدول رقم (25) يبين توزيع الطلبة حسب المساهمة في حملة انتخابية

وحسب السن:

القراءة الإحصائية للجدول أعلاه تبين الاتجاه العام الذي يشكل نسبة 97.40%، تدعمه فئة الطلبة المبحوثين التي تتراوح سنهم بين (20-23) سنة بعدم المساهمة في الحملة الانتخابية، وهو ما يؤكد أن الطلبة الأقل سنا هم الأكثر امتناعا عن المساهمة في الحملات الانتخابية بالرغم من كون نسب امتناع الفئات العمرية الأخرى متقاربة جدا وهي 88.1% بالنسبة للفئة العمرية من الطلبة ما بين (23-26) تليها الفئة العمرية فوق 26 سنة بنسبة 88.3%.

الشيء الذي يؤكد بأن أغلبية الطلبة المبحوثين بمختلف فئاتهم العمرية يمتنعون عن المساهمة في الحملات الانتخابية أما فيما يخص الطلبة المساهمين في الحملات الانتخابية فنجد أن الفئة العمرية لما فوق 26 سنة تمثل أكبر نسبة بنسبة 18.8%. رغم صغر هذه النسبة إلا أنها قد تكون مؤشر على أن الاهتمام بالمساهمة تتولد لدى الطلبة بشكل محسوس نسبيا بمرور السنين والتقدم في السن وبالتالي ازدياد درجة النضج، وهذا ما قد يحيلنا إلى فرضيتنا التي تبينها في هذه الدراسة.

فغياب التنشئة السياسية لدى الطالب راجع لكون هذا الأخير يكتسب نوعا من المشاركة السياسية بالتقدم في السن وعن طريق تشكل وعي سياسي ناتج عن تجاربه الخاصة وليس راجع لتنشئة سياسية تلقاها منذ الصغر، لذلك فإن الاحتكاك بالجامعة بمرور السنين ينتج لدى الطالب الوعي بأهمية الشأن السياسي وضرورة المشاركة السياسية والانخراط في المسار السياسي بما في ذلك النشاط الحزبي والمساهمة في الحملات الانتخابية.

ولكن تجدر الإشارة إلى صعوبة الحكم من خلال قراءة جدول واحد معزول عن الإجابات المعروضة في الجداول الأخرى، لأنه قد يولد لدينا افتراضات واستنتاجات خاطئة، رغم هذا نجد كما أشير إليه سابقا أن غالبية الطلبة يحكمون مسبقا على العمل السياسي بعدم النجاح وعدم المصداقية، مما يجعل عدم تصويتهم وعدم مشاركتهم في الحملات الانتخابية وحتى التصويت من أجل

التأشير على بطاقة الانتخاب أمرا طبيعيا بل أكثر من ذلك فهو فعل استراتيجي مبني على قراءة سليمة للواقع الاجتماعي في شقه السياسي وتحليل الفضاء السياسي وتشخيص النظام السياسي الجزائري.

المجموع	واجب وطني	ختم بطاقة الناخب	ثقة التغيير عبر الانتخاب	
39	3	5	4	المكتبات
100.0%	7.7%	12.8%	10.3%	
33	8	4	5	الفلسفة
100.0%	24.2%	12.1%	15.2%	
91	9	19	4	علم النفس
100.0%	9.9%	20.9%	4.4%	
55	5	11	2	علم الاجتماع
100.0%	9.1%	20.0%	3.6%	
218	25	39	15	المجموع
100.0%	11.5%	17.9%	6.9%	

جدول رقم (26) يبين توزيع الطلبة حسب الإقدام على الانتخاب ووفق التخصص الجامعي:

تشير معطيات الجدول أعلاه أن الاتجاه العام تدعمه فئة طلبة تخصص الفلسفة بنسبة تصل إلى 24.2% ممن يرون بأن الإقدام على الانتخاب واجب وطني، أما طلبة علم النفس وعلم الاجتماع وعلم المكتبات فإنها ترى بأن إقبالها على التصويت يكون بسبب ختم بطاقة الناخب فقط بنسب 20.9% لطلبة تخصص علم النفس و 20% لطلبة تخصص علم الاجتماع و 12.8% لطلبة تخصص علم المكتبات.

من خلال هذه النتائج الإحصائية نلاحظ أنه عوض أن يكون طلبة علم الاجتماع وعلم النفس الأكثر متابعة للشأن السياسي وإقبالاً على التفاعل اجتماعياً من خلال احتلال الفضاء السياسي ولو على الأقل في أدنى مستوياته وهو الفعل الانتخابي، نجد العكس تماماً أي عزوف شبه كلي على المشاركة في العملية الانتخابية فعلياً.

فقد نرجع ذلك لطبيعة الوعي السياسي لهؤلاء الطلبة هو الذي يفسر هذا العزوف عن المشاركة الفعلية في الانتخابات وليس شكلياً، هذا الوعي الذي شكل لديهم صورة مفادها أن العملية الانتخابية ليست لها القدرة على التغيير، والتجارب السابقة التي عرفتها البلاد من خلال مختلف الاستحقاقات (وما أكثرها) رسخ هذه الفكرة لديهم، باستثناء طلبة تخصص الفلسفة الذين يتقنون بشكل نسبي مقارنة بالتخصصات الأخرى في إمكانية التغيير عن طريق الانتخاب وبالتالي يصبح واجب وطني.

وقد نرجع هذا التباين في الإجابات بين طلبة مختلف التخصصات إلى التخصص نفسه، أين نجد أن طلبة كل من علم الاجتماع وعلم النفس وبحكم أن تخصصهم أقرب إلى الواقع الاجتماعي وأكثر تعرضاً لفهم وتحليل المجتمع (من خلال المقرر الدراسي) وآليات التغيير في المجتمع والحد الأدنى المطلوب من الصدق والجدية في أي سيرورة وآلية اجتماعية لتحقيق التغيير بما فيها أسباب العمل السياسي والمسار الانتخابي.

بينما طلبة الفلسفة فإن تكوينهم أكثر تنظيراً وتجريداً عند دراسة الواقع الاجتماعي من بعده الفلسفي والنظري، ضف إلى ذلك، يرجع ارتفاع نسبة طلبة تخصص الفلسفة الذين يرون بأن الانتخاب واجب وطني وعليه لا بد من ممارسته مقارنة بالتخصصات الأخرى، إلى كون غالبية هؤلاء الطلبة (الفلسفة) تتحدر من الولايات الداخلية المعروفة بالجدية والالتزام أكثر من المدن الكبرى إذا تعلق الأمر بالمناسبات الوطنية، بحكم طبيعة هذه المجتمعات المبنية على العروضية،

فالعرش الفلاني لا يمكنه أن يترك العرش الآخر يتفوق عليه في الانتخابات خاصة إذا تعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية، وهي ظاهرة التي نشهدها في الكثير من دول العالم أن فئة شباب المدن الكبرى في غالبيتها لا تبالي بالشأن الانتخابي.

المجموع	أخرى	الانتخابات عقيمة	صوتي لا قيمة له	
39	2	15	10	المكتبات
100.0%	5.1%	38.5%	25.6%	
33	2	13	3	الفلسفة
100.0%	6.1%	39.4%	9.1%	
91	0	40	19	علم النفس
100.0%	.0%	44.0%	20.9%	
55	0	25	12	علم الاجتماع
100.0%	.0%	45.5%	21.8%	
218	4	93	44	المجموع
100.0%	1.8%	42.7%	20.2%	

جدول رقم (27) يبين توزيع الطلبة حسب سبب الامتناع عن الانتخاب

ووفق التخصص الجامعي

تشير المعطيات الإحصائية للجدول أعلاه أن غالبية الطلبة يمتنعون عن التصويت لقناعتهم بأن الانتخابات عقيمة وذلك بدعم من طلبة تخصص علم الاجتماع بنسبة 45.5%، تليها فئة طلبة تخصص علم النفس بنسبة 44%، ثم فئة طلبة تخصص الفلسفة بنسبة 39.4%، فئة طلبة تخصص علم المكتبات بنسبة 38.5% بينما نسبة الطلبة الذين يمتنعون عن الانتخاب لعلمهم أن صوتهم لا قيمة له تدعمها فئة طلبة تخصص علم المكتبات بنسبة 25%، تليها فئة طلبة علم الاجتماع بنسبة 21.8%، فطلبة علم النفس بنسبة 20.9%.

من خلال هذه النتائج نجد أن نسبة الطلبة الذين يعتبرون الانتخابات عقيمة متقاربة جدا ولا تشكل فرقا ذي دلالة، ما عدا طلبة علم المكتبات بنسبة أقل نسبيا، والملاحظ أن طلبة كل التخصصات بدون استثناء يعتبرون بأغلبية واسعة عقم الانتخابات سببا كافيا للعزوف عن الانتخاب والامتناع عن التصويت، وحتى فئات الطلبة التي ترجع امتناعها عن الانتخاب إلى عدم وجود قيمة لأصواتها تؤكد بصورة أخرى أن أصواتها ليست لها القدرة على التأثير في المسار السياسي وليست لها القيمة الكافية لصنع القرار السياسي وإحداث التغيير.

وبالتالي فنحن أما طلبة من كل التخصصات يتفقون على أن امتناعهم عن الانتخاب لا يرجع لنقص وعيهم السياسي وعدم المبالاة بالشأن السياسي وضعف حسهم الوطني وحسهم المدني، وإنما يرجع الامتناع عن التصويت إلى حقيقة التداول على السلطة في مجتمعنا والذي يعكس حراك سياسي صوري يقوم من خلاله الفاعلون السياسيون من أحزاب وشخصيات سياسية ومرشحين أحرار بأداء أدوار شكلية ومهام محددة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنتج حراكا سياسيا فعليا قادرا على جلب المواطنين بما فيهم الطلبة للمشاركة السياسية وإقناع الناخبين بضرورة المشاركة الانتخابية وتفعيل أدوارهم السياسية.

وبالتالي كلما تقدمنا في تحليل إجابات المبحوثين كلما تأكدنا من ضرورة طرح إشكاليات أخرى للدراسة وعلى رأسها دور الحزب السياسي في المجتمع الجزائري وآليات سير النظام السياسي الجزائري وتحديد الدور الفعلي للفاعلين السياسيين وفي الحقل السياسي الجزائري لأن دراسة السلوك الانتخابي تفرض ضرورة دراسة ظروف وحيثيات الفعل السياسي في المجتمع الجزائري.

المجموع	لا	نعم	
39	30	9	المكتبات
100.0%	76.9%	23.1%	
33	26	7	الفلسفة
100.0%	78.8%	21.2%	
91	83	8	علم النفس
100.0%	91.2%	8.8%	
55	51	4	علم الاجتماع
100.0%	92.7%	7.3%	
218	190	28	المجموع
100.0%	87.2%	12.8%	

جدول رقم (28) يبين توزيع الطلبة وفق معرفة برنامج ونشاط الحزب وحسب التخصص الجامعي

القراءة الأولية لهذا الجدول تبين أن الاتجاه العام تدعمه فئة طلبة علم الاجتماع بنسبة 92.7% الذين لا يعرفون برنامج ونشاط حزبهم، تليها فئة طلبة علم النفس بنسبة 91.2%. أما بالنسبة للطلبة الذين لهم معرفة ببرنامج ونشاط الأحزاب فإننا نجد أن الاتجاه العام تدعمه فئة طلبة علم المكتبات بنسبة 23.1% ثم فئة طلبة الفلسفة بنسبة 21.2%.

إذا حاولنا قراءة هذه النتائج من خلال النسب المطروحة أمامنا نستخلص أن التخصص الجامعي لدى الطلبة لا يؤثر على نوعية النتائج، فليست هناك فروق معتبرة ومحسوسة في الإجابات، وذلك نظرا لتقارب النسب واتجاه الغالبية

العظمى للطلبة إلى جهل برامج وأنشطة الأحزاب، أما بالنسبة للطلبة الذين لديهم معرفة بنشاطات الأحزاب وبرامجها نلاحظ أن طلبة تخصص علم المكتبات وبنسبة 15.4% وطلبة تخصص الفلسفة بنسبة 12.1% أكثر معرفة واطلاعا على برامج وأنشطة الأحزاب مقارنة بالتخصصات الجامعية الأخرى.

إلا أن هذا الفارق لا يؤثر كثيرا على نتائج الدراسة والنقاش الدائر حول موضوعنا كما سبق وأن حدث معنا في تحليل عدة جداول سابقة، أين وجدنا متغيرات مثل السن والجنس والتخصص الجامعي لا تشكل فوارق تذكر في اتجاه الإجابات، إلا أنه ما يمكن استنتاجه في تحليل هذه النتائج هو أن عدم تأثير متغير التخصص الجامعي قد يفسر بطبيعة الفضاء السياسي في الجزائر ومصادقية العمل السياسي عموما على الأقل في نظر عينة البحث، فكلما تقدمنا في تحليل إجابات أفراد العينة عن طريق تحليل الجداول وقراءتها، زاد الاتجاه بأن تفسير مشاركة الطالب السياسية وبما فيها المشاركة الحزبية والانتخاب، لا تتحدد بخصوصيات الطالب من جنس وسن وتخصص جامعي كما رأينا في هذا الجدول وإنما تتحدد بطبيعة العمل السياسي في بلادنا، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك إشكالية الحزب في حد ذاته بالجزائر، من حيث نظامه الداخلي وآليات تواصله وممارسة نشاطه في الوسط الاجتماعي، لذلك فإننا نرى ضرورة دراسة الحزب السياسي في ظل النظام السياسي الجزائري، لأن هذه الدراسة قد تجيب على جزء من إشكالية الوعي السياسي لدى الفرد الجزائري بصفة عامة والطالب بصفة خاصة.

المجموع	لا	نعم	
39	33	6	المكتبات
100.0%	84.6%	15.4%	
33	29	4	الفلسفة
100.0%	87.9%	12.1%	
91	84	7	علم النفس
100.0%	92.3%	7.7%	
55	51	4	علم الاجتماع
100.0%	92.7%	7.3%	
218	197	21	المجموع
100.0%	90.4%	9.6%	

جدول رقم (29) يبين توزيع الطلبة حسب المساهمة في حملة انتخابية

ووفق التخصص الجامعي

المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه تشير إلى اتجاه عام في الإجابات بنسبة 92.7% تدعمه فئة طلبة علم الاجتماع ممن لا يساهمون في الحملات الانتخابية، تليها فئة طلبة علم النفس بنسبة تصل إلى 92.3% في نفس الاتجاه، أما فئة طلبة الفلسفة وطلبة علم المكتبات فجاءت على التوالي 87.9% و84.6% وفي نفس الاتجاه.

من خلال عرض هذه النتائج الإحصائية نلاحظ أن اتجاه غالبية الطلبة يتجه نحو عدم المساهمة في الحملات الانتخابية بنسب مرتفعة جدا باختلاف تخصصاتها الجامعية، بحيث نلاحظ من جديد أن طبيعة التخصص لا تؤثر في

توجه الطلبة نحو المساهمة في الحملات الانتخابية، فالكل تقريبا عازف عن المساهمة.

ونفس الملاحظة يمكن تقديمها عن فئات الطلبة الذين يساهمون في الحملات الانتخابية بحيث أن فارق التخصص الجامعي لا يعبر عن فارق يذكر، بالرغم من الإشارة إلى ضعف فئة الطلبة الذين يساهمون في الحملات الانتخابية لدرجة أن عددهم يقل عن عدد الطلبة الذين يصرحون بأنهم على اطلاع ببرامج الأحزاب ونشاطاتها ما يؤكد أحد الفروض التي اعتمدت في هذه الدراسة والتي مفادها أن للتنشئة السياسية دور في توعية الطلاب بأهمية المشاركة في الانتخابات.

فالقضية إذا ليست قضية سن أو جنس أو تخصص جامعي، بل الأمر أوسع من ذلك بكثير ويضرب بجذوره في المحيط العائلي الذي نشأ وترعرع فيه الفرد(الطالب)، فالمحيط أو العائلة التي لا تهتم بالشأن السياسي للبلد ولا تغرس هذه البذرة (السياسية) في عقول أبنائها، ينتج عنه جيل أقل ما يقال عنه أنه غير واع وغير مهبال بأهمية العمل السياسي، ناهيك عن المشاركة والانخراط فيه، والواقع السياسي الذي نعيشه حاضرا في بلادنا خير دليل، فقد أظهرت إحصائيات الإقبال على التصويت في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها الجزائر مدى عزوف أفراد المجتمع بكل مكوناته (طلبة، بطالين، موظفين...) عن العملية السياسية.

لا يمكن أن نلقي باللوم والمسؤولية عن هذا العزوف على الأسرة وحدها كونها لم تعمل على تنشئة أفرادها على العمل السياسي، لأن دورها محصور في فترة عمرية محددة، هذا بالإضافة إلى أن الجيل الذي يصوت اليوم هو وليد جيل الثورة، هذا الأخير نسبة الأمية فيه مرتفعة، فلا يمكن أن ننتظر منه إنتاج جيل له ذوق سياسي، بل مهمة التنشئة السياسية مهمة تنقاسمها (بالإضافة إلى الأسرة بنسبة أقل) مؤسسات الدولة الرسمية المختلفة (المدرسة، المسجد، الإعلام...)

لهذا، فإن نتائج هذه الدراسة تتبهِ المسؤولين إلى ضرورة إعادة النظر في برامج مختلف القنوات التربوية الموجهة لأفراد المجتمع، من سن الطفولة (التلفزيون، المدرسة...) إلى سن الرشد (الجامعة، المسجد، الاعلام...).

الاستنتاج الجزئي الثاني:

من خلال ما تقدم من تحليل نستطيع التأكيد أن للتنشئة السياسية دور في توعية الطلاب بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية وقد تأكدنا أن عدم مشاركة الطلاب في الانتخابات والامتناع عن التصويت لم يكن نتيجة اللاوعي واللامبالاة وعدم الاهتمام بالشأن السياسي وإنما وعي الطلبة السياسي هو الذي جعلهم يعتبرون الانتخابات عقيمة وغير قادرة على إحداث القطيعة مع الممارسات السياسية السلبية وإنتاج عملية التداول على السلطة عموماً، مما يؤكد صحة أحد الفروض التي تمت صياغتها لهذه الدراسة والذي مؤداها: للتنشئة السياسية دور في توعية الطالب بأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

فبالرغم من أننا وجدنا نسبة ولو قليلة من الطلبة المبحوثين تشارك سياسياً وتتخبط في العمل الحزبي، إلا أن القليل منها وجدناه مطلعاً على برامج الأحزاب ونشاطاتها وحتى عندما تصل إلى إقدامها على المشاركة في الحملات الانتخابية والتصويت نجد ذلك الإقبال محتشم، ما يؤكد هشاشة الحقل السياسي في المجتمع الجزائري وبالتالي تحول الطالب من خلال مدى وعيه السياسي بطبيعة النظام السياسي والعملية السياسية ككل في الجزائر إلى مواطن لا يمارس دوره السياسي ويمتنع عن التصويت وفي بعض الأحيان يمتنع حتى عن امتلاك بطاقة، وقد وجدنا نصف عينتنا لا تملك بطاقة الناخب إلا أننا لا نستطيع تفسير عدم امتلاكها لبطاقة الناخب لغيب الوعي السياسي واللامبالاة وإنما هذا الوصف قد ينطبق على جزء منها ولكنه لا ينطبق على الجميع، وأقرب تفسير لهذا العزوف

إجمالاً هو تقييم الطالب للمشاركة السياسية بعدم قدرة الأدوات السياسية المتوفرة في الحقل السياسي على توفير شروط فعلية للتغيير والممارسة السياسية.

أضف إلى ذلك عامل مهم يوجه قرارات الأفراد في بلادنا ألا وهو عامل العروضية التي تمتاز بها الساحة السياسية في بلادنا، أساساً في المناطق الداخلية وهذه الظاهرة كانت دائماً عاملاً للتحفيز أو التثبيط على المشاركة الانتخابية في مختلف عمليات الاقتراع بما فيها الانتخابات الرئاسية لسنة 2009، لأن المواطنين (بما فيهم الطلبة) في هذه المناطق تحكمه نزعة الانتماء أكثر من عامل الموقف السياسي المتعارف عليه، فالعرش الفلاني لا يمكنه ترك العرش الآخر يتقدم عليه في الانتخابات خاصة إذا تعلق الأمر بانتخابات رئاسية.

هناك عامل آخر لا بد من الإشارة إليه يلعب دوراً في توجيه اهتمام المواطنين بصفة عامة والطبقة المثقفة (منها الطلاب) بصفة خاصة نحو المشاركة الانتخابية، فالنخبة السياسية من الأحزاب والشخصيات الوطنية ما زالت تتبنى خطاب الشارع وتحمل بعضها البعض مسؤولية العزوف عن المشاركة في مختلف الاستحقاقات، ويظهر للعيان بؤس هذه الطبقة التي ما تزال تخاطب مختلف فئات المجتمع بنفس محتوى خطاب التسعينات، مما يكشف أنها لم تغير خطابها ولم تطور أدواتها التي تجاوزها الشارع بسنوات ومراحل، وهو ما يعطي دلالة واضحة أن خطاب النخبة سواء كانت سياسية أو مثقفة أفلس ولم يعد يقنع أحداً لا سيما فئة الطلبة الجامعيين، ببساطة لأنه لم ينتج أدواته طوال سنوات الأزمة وبعدها، حيث تحول فيها السياسي إلى مجرد باحث عن مكانة تحت شمس النظام، الأمر الذي تقطنت له العديد من فئات المجتمع.

مما يلفت الانتباه إلى قضية كون هذه الأحزاب هي أحزاب بالمعنى العصري للكلمة، إن هذه التشكيلات لا تتعدى عصبية بمفهوم ابن خلدون للمصطلح كون معظم هذه الأحزاب لا تتمتع بأرضية تبين أسسه بوضوح ولا ببرنامج حكومي دقيق ومحدد من حيث الوسائل والأهداف بناء على القدرات

الوطنية، ولا بمناضلين يعملون يوميا قصد تجسيد البرنامج، يبدو أن همها لا يتعدى المشاركة في الحكومات وليس في الحكم. إنه من الأهمية بمكان أن نعيد اليوم النظر في مكانة العلوم الإنسانية بوصفها حقلا لإنتاج الفكر والرموز واقتراح الحلول لمختلف التغيرات الاجتماعية التي تعرفه الساحة في الجزائر، بما في ذلك المشاركة الانتخابية، إن للتصور النظري كفاءة في وصف وتشخيص المشكلات التي يواجهها أي مجتمع، لما يشتمل عليه من عرض وشرح وتشخيص لمختلف جوانب هذه المشكلات واقتراحه حلول ومعالجة عامة لتلك المشكلات، لا بد من فتح نقاش واسع يشارك فيه جميع الفاعلين الاجتماعيين حول قضايا المشاركة وعدم المشاركة في الانتخابات، وعلى السلطات وضع تحت تصرف الراغبين في النقاش والحوار الوسائل التي وضعتها تحت تصرف المرشحين للانتخابات.

الخاتمة:

تُعدُّ الانتخابات هي البوابة الديمقراطية التي تدعم نظام الحكم في أي دولة وتنظم أمورها، فعبورها تقر حقوق الأفراد وتستقر شؤون حياتهم وترتقي بنوعية أدائهم وتطور إسهاماتهم في المؤسسات العامة والخاصة.

وهي أنجع وسيلة لتحقيق أي تغيير سياسي أو إنجاز تنموي يتصل بالحركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي ضمان لكل فرد في المجتمع في أن يمتلك الحق في الرفض والإيجاب لمن يمثله أو ينوب عنه، وقد ذهب إلى ذلك الفقه السياسي الذي يرى في الانتخابات على أنها حق من الحقوق الذاتية للمواطن، استنادا لرؤية المفكر الفرنسي جان جاك روسو الذي يرى في التصويت حق لا يمكن انتزاعه من المواطنين نظرا للأخذ بمبدأ السيادة الخاصة بالدولة، والانتخاب هو إحدى الطرق لممارسة هذه السيادة.

ولهذا فإن ممارسة أو عدم ممارسة هذه الصلاحية تعود للفرد، هو حر في أن ينتخب أو لا ينتخب. كما لا يجوز وفقاً لهذه الرؤية حرمان أحد ما من ممارسة دوره وصده عن الإدلاء برأيه تحت أي تبرير كان عدا شرط الأهلية أو السن أو الجنسية.

وتأكيداً على استخدام الديمقراطية وممارسة وسائلها، يمكننا مراجعة الكثير من النصوص الدستورية، والمواد القانونية الواردة في الإعلانات والمواثيق والمعاهدات الدولية والعالمية، ففي المادة رقم 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد على حرية كل فرد في الاختيار والتعبير دون الخضوع لتأثير من أي طرف كان ويشير إلى كل شخص له حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة ببلده، إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

ومما لا شك فيه أن السياسة فن الممكن، وبما أن الديمقراطية فن من الفنون السياسية وعملية من العمليات التي تتحقق مع أو إثر التغييرات السياسية،

والتحولات الاجتماعية فإن السياسة وكونها فن الممكنات تتيح الأرضية المناسبة لإعادة التوازن للميزان الاجتماعي المختل الذي ينذر بكارث وأخطار وأزمات بدأت تباغتنا.

ومن هنا يمكن أن نقرر ما يلي:

- ضعف المشاركة السياسية عند الطلبة راجع بالدرجة الأولى إلى غياب عامل الثقة بين فعل الانتخاب والمشاركة الحرة.
- الاستياء الشديد من سياسة الوعود الوهمية وعدم ظهور جديد من الوجوه الجديدة وكأنه توريث السياسة والفعل السياسي.
- رغبة القيادات العليا في الاعتداد بالسلطة وغياب الحوار بينهم وبين الصف الثاني من القيادات.
- غياب القدوة وانخفاض معدل التراكم المعرفي وضعف المهارات الإدارية لدى قيادات الصف الثاني.
- تعارض العمل القيادي مع الشباب لدخول عناصر غير مؤهلة أو قادرة على تحمل مسئولية قيادة الشباب.
- الافتقار إلى المعايير الموضوعية التي تحدد مواصفات القائد الملائم للعمل مع الشباب.
- الاستماع إلى الشباب من أهم مرتكزات المرحلة الحالية وصولاً إلى مبدأ تمكين الشباب.
- التنسيق والتعاون مع مختلف الوزارات المعنية في إطار التعامل مع قضايا الشباب.
- التركيز على قضية تدعيم انتماء الشباب للمجتمع من خلال غرس قيم الانتماء والتوعية بأهمية المشاركة السياسية.
- تحليل للموقف يتضمن عرضاً لمشكلات الشباب.

- تحليل لمواقف الفاعلين الرئيسيين في إطار هذه المشكلات السياسية.
- طرح إستراتيجية مقترحة للعمل السياسي الشبابي.
- الاهتمام بالطلّاع وتدعيم مراكز الشباب.
- التنسيق مع الهيئات الوزارية الأخرى للعناية بالشباب.